

وقال أيضاً : الشيخ عبد الله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، رحمهما الله تعالى :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد الأمين ، وعلى آله وصحبه والتابعين ، وبعد : فإننا معاشر غزو الموحدين ، لما منّ الله علينا - وله الحمد - بدخول مكة المشرفة نصف النهار ، يوم السبت ، في ثامن شهر محرم الحرام ، سنة ١٢١٨ هـ ، بعد أن طلب أشراف مكة ، وعلمائها وكافة العامة من أمير الغزو « سعود » الأمان ؛ وقد كانوا تواطؤوا مع أمراء الحجاج ، وأمير مكة على قتاله ، أو الإقامة في الحرم ، ليصدوه عن البيت ؛ فلما زحفت أجناد الموحدين ؛ ألقى الله الرعب في قلوبهم ، فتفرقوا شذر مذر ، كل واحد يعد الإياب غنيمة ، وبذل الأمير حينئذ الأمان لمن بالحرم الشريف ؛ ودخلنا وشعارنا التلبية ، آمين مخلقين رؤوسنا ومقصرين ، غير خائفين من أحد من المخلوقين ، بل من مالك يوم الدين ؛ ومن حين دخل الجند الحرم ، وهم على كثرتهم مضبوطون ، متأدبون ، لم يعضدوا به شجراً ، ولم ينفروا صيدا ، ولم يريقوا دماً إلا دم الهدى ، أو ما أحل الله من بهيمة الأنعام على الوجه المشروع .

ولما تمت عمرتنا : جمعنا الناس ضحوة الأحد ، وعرض  
الأمير - رحمه الله - على العلماء ما نطلب من الناس ونقاتلهم  
عليه ؛ وهو : إخلاص التوحيد لله تعالى وحده ؛ وعرفهم أنه لم  
يكن بيننا وبينهم خلاف له وقع إلا في أمرين ، أحدهما :  
إخلاص التوحيد لله تعالى ، ومعرفة أنواع العبادة ، وأن الدعاء  
من جملتها ، وتحقيق معنى الشرك ، الذي قاتل الناس عليه  
نبينا محمد ﷺ ، واستمر دعاؤه برهة من الزمان بعد النبوة إلى  
ذلك التوحيد ، وترك الاشراك ، قبل أن تفرض عليه أركان  
الإسلام الأربعة . والثاني : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ،  
الذي لم يبق عندهم إلا اسمه ، وانمحي أثره ورسمه .

فوافقونا على استحسان ما نحن عليه جملة وتفصيلاً ،  
وبايعوا الأمير على الكتاب والسنة ، وقبل منهم ، وعفى عنهم  
كافة ، فلم يحصل على أحد منهم أدنى مشقة ، ولم يزل يرفق  
بهم غاية الرفق ، لا سيما العلماء ؛ ونقرر لهم حال  
اجتماعهم ، وحال انفرادهم لدينا : أدلة ما نحن عليه ، ونطلب  
منهم المناصحة ، والمذاكرة ، وبيان الحق .

وعرفناهم : بأن صرح لهم الأمير حال اجتماعهم ، بأننا  
قابلون ما وضحوا برهانه ، من كتاب ، أو سنة ، أو أثر عن  
السلف الصالح ، كالخلفاء الراشدين ، المأمورين باتباعهم ،  
بقوله ﷺ « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي » أو  
عن الأئمة الأربعة المجتهدين ، ومن تلقى العلم عنهم ، إلى  
آخر القرن الثالث ؛ لقوله ﷺ « خيركم قرني ، ثم الذين

يلونهم ، ثم الذين يلونهم » .

وعرفناهم : أنا دايرون مع الحق أينما دار ، وتابعون  
للدليل الجلي الواضح ؛ ولا نبالي حينئذ بمخالفة ما سلف عليه  
من قبلنا ، فلم ينقموا علينا أمراً ، فألحينا عليهم في مسألة  
طلب الحاجات من الأموات ، إن بقي لديهم شبهة ؟ فذكر  
بعضهم شبهة ، أو شبهتين ، فرددناها بالدلائل القاطعة ، من  
الكتاب ، والسنة ، حتى أذعنوا ، ولم يبق عند أحد منهم شك  
ولا ارتياب ، فيما قاتلنا الناس عليه ، أنه الحق الجلي ، الذي  
لا غبار عليه .

وحلفوا لنا الأيمان المغلظة ، من دون استحلاف لهم ،  
على انشراح صدورهم ، وجزم ضمائرهم : أنه لم يبق لديهم  
شك ، في أن من قال يا رسول الله ﷺ ، أو يابن عباس ، أو يا  
عبد القادر ، أو غيرهم من المخلوقين ، طالباً بذلك دفع شر ،  
أو جلب خير ، من كل ما لا يقدر عليه إلا الله تعالى ، من  
شفاء المريض ، والنصر على العدو ، والحفظ من المكروه ،  
ونحو ذلك : أنه مشرك شركاً أكبر ، يهدر دمه ، ويبيح ماله ؛  
وإن كان يعتقد أن الفاعل المؤثر في تصريف الكون ، هو الله  
تعالى وحده ، لكنه قصد المخلوقين بالدعاء ، متشفعاً بهم ،  
ومتقرباً بهم ، لتقضى حاجته من الله ، بسرهم ، وشفاعتهم له  
فيها ، أيام البرزخ .

وأن ما وضع من البناء على قبور الصالحين : صارت في  
هذه الأزمان ، أصناماً تقصد لطلب الحاجات ، ويتضرع

عندها ، ويهتف بأهلها في الشدائد ، كما كانت تفعله الجاهلية الأولى ؛ وكان من جملتهم : مفتي الحنفية ، الشيخ : عبد الملك القلعي ؛ وحسين المغربي مفتي المالكية ؛ وعقيل بن يحيى العلوي ؛ فبعد ذلك : أزلنا جميع ما كان يعبد ، بالتعظيم والاعتقاد فيه ، ويرجى النفع والنصر بسببه ، من جميع البناء على القبور ، وغيرها ، حتى لم يبق في تلك البقعة المطهرة طاغوت يعبد ، فالحمد لله على ذلك .

ثم رفعت : المكوس ، والرسوم ، وكسرت آلات التنبك ، ونودي بتحريمه ، وأحرقت أماكن الحشاشين ، والمشهورين بالفجور ؛ ونودي بالمواضبة على الصلوات في الجماعات ، وعدم التفرق في ذلك ، بأن يجتمعوا في كل صلاة على إمام واحد ، ويكون ذلك الإمام من أحد المقلدين للأربعة ، رضوان الله عليهم ؛ واجتمعت الكلمة حينئذ ، وعبد الله وحده ، وحصلت اللفة ، وسقطت الكلفة ، وأمر عليهم ، واستتب الأمر من دون سفك دم ، ولا هتك عرض ، ولا مشقة على أحد ، والحمد لله رب العالمين .

ثم دفعت لهم الرسائل المؤلفة للشيخ محمد في التوحيد المتضمنة للبراهين ، وتقرير الأدلة على ذلك بالآيات المحكمات والأحاديث المتواترة ، مما يثلج الصدر ؛ واختصر من ذلك رسالة<sup>(١)</sup> مختصرة للعوام ، تنشر في مجالسهم ،

(١) وهي قوله : اعلم أرشدك الله لطاعته أن الحنفية ملة إبراهيم إلى آخرها وتقدمت ، انظر ص ١٢٦ وص ١٤٦ .

وتدرس في محافلهم ، ويبين لهم العلماء معانيها ، ليعرفوا التوحيد فيتمسكوا بعروته الوثيقة ، فيتضح لهم الشرك ، فينفروا عنه ، وهم على بصيرة آمين .

وكان فيمن حضر مع علماء مكة ، وشاهد غالب ما صار: حسين بن محمد بن الحسين، الإبريقي الحضرمي، ثم الحياني ، ولم يزل يتردد علينا ، ويجتمع بسعود وخاصته ، من أهل المعرفة ، ويسأل عن مسألة الشفاعة ، التي جرد السيف بسببها ، من دون حياء ولا خجل ، لعدم سابقة جرم له .

فأخبرناه : بأن مذهبنا في أصول الدين ، مذهب أهل السنة والجماعة ، وطريقتنا طريقة السلف ، التي هي الطريق الأسلم ، بل والأعلم والأحكم ، خلافاً لمن قال طريق الخلف أعلم .

وهي : أنا نقر آيات الصفات ، وأحاديثها على ظاهرها ، ونكل معناها مع اعتقاد حقائقها إلى الله تعالى ؛ فإن مالكا - وهو من أجل علماء السلف - لما سئل عن الاستواء ، في قوله تعالى : ( الرحمن على العرش استوى ) [ طه : ٥ ] قال : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة .

ونعتقد : أن الخير والشر ، كله بمشيئة الله تعالى ، ولا يكون في ملكه إلا ما أراد ؛ فإن العبد لا يقدر على خلق أفعاله ، بل له كسب ، رتب عليه الثواب فضلاً ، والعقاب

عدلاً ، ولا يجب على الله لعبده شيء ؛ وأنه يراه المؤمنون في الآخرة ، بلا كيف ولا إحاطة .

ونحن أيضاً : في الفروع ، على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، ولا ننكر على من قلّد أحد الأئمة الأربعة ، دون غيرهم ، لعدم ضبط مذاهب الغير ؛ الرافضة ، والزيدية ، والإمامية ، ونحوهم ؛ ولا نفرهم ظاهراً على شيء من مذاهبهم الفاسدة ، بل نجبرهم على تقليد أحد الأئمة الأربعة .

ولا نستحق مرتبة الاجتهاد المطلق ، ولا أحد لدينا يدعيها ، إلا أننا في بعض المسائل ، إذا صح لنا نص جلي ، من كتاب ، أو سنة غير منسوخ ، ولا مخصص ، ولا معارض بأقوى منه ، وقال به أحد الأئمة الأربعة : أخذنا به ، وتركنا المذهب ، كارتث الجد والاختوة ، فإننا نقدم الجد بالارث ، وإن خالف مذهب الحنابلة .

ولا نفتش على أحد في مذهبه ، ولا نعترض عليه ، إلا إذا اطلعنا على نص جلي ، مخالفاً لمذهب أحد الأئمة ، وكانت المسألة مما يحصل بها شعار ظاهر ، كإمام الصلاة ، فنأمر الحنفي ، والمالكي مثلاً ، بالمحافظة على نحو الطمأنينة في الاعتدال ، والجلوس بين السجدين ، لوضوح دليل ذلك ؛ بخلاف جهر الإمام الشافعي بالبسملة ، فلا تأمره بالاسرار ، وشتان ما بين المسألتين ؛ فإذا قوي الدليل : أرشدناهم بالنص ، وإن خالف المذهب ، وذلك يكون نادراً جداً ؛ ولا

مانع من الاجتهاد في بعض المسائل دون بعض ، فلا مناقضة لعدم دعوى الاجتهاد ، وقد سبق جمع من أئمة المذاهب الأربعة ، إلى اختيارات لهم في بعض المسائل ، مخالفين للمذهب ، الملتزمين تقليد صاحبه .

ثم إنا نستعين على فهم كتاب الله ، بالتفسير المتداولة المعتمدة ، ومن أجلها لدينا : تفسير ابن جرير ، ومختصره لابن كثير الشافعي ، وكذا البغوي ، والبيضاوي ، والخازن ، والحداد ، والجلالين ، وغيرهم . وعلى فهم الحديث ، بشروح الأئمة المبرزين : كالعسقلاني ، والقسطلاني ، على البخاري ، والنووي على مسلم ، والمناوي على الجامع الصغير .

ونحرص على كتب الحديث ، خصوصاً : الأمهات الست ، وشروحها ؛ ونعتني بسائر الكتب ، في سائر الفنون ، أصولاً ، وفروعاً ، وقواعد ، وسيراً ، ونحواً ، وصرفاً ، وجميع علوم الأمة .

ولا نأمر باتلاف شيء من المؤلفات أصلاً ، إلا ما اشتمل على ما يوقع الناس في الشرك ، كروض الرياحين ، أو يحصل بسببه خلل في العقائد ، كعلم المنطق ، فإنه قد حرمه جمع من العلماء ، على أنا لا نفحص عن مثل ذلك ، وكالدلائل ، إلا إن تظاهر به صاحبه معانداً ، أتلّف عليه ؛ وما اتفق لبعض البدو ، في اتلاف بعض كتب أهل الطائفة ، إنما صدر منه لجهله ، وقد زجر هو ، وغيره عن مثل ذلك .

ومما نحن عليه : أنا لا نرى سبى العرب ، ولم نفعله ،  
ولم نقاتل غيرهم ، ولا نرى قتل النساء والصبيان .

وأما ما يكذب علينا : سترًا للحق ، وتلييساً على  
الخلق ، بأننا نفسر القرآن برأينا ، ونأخذ من الحديث ما وافق  
فهمنا ، من دون مراجعة شرح ، ولا معول على شيخ ، وأنا  
نضع من رتبة نبينا محمد ﷺ بقولنا ، النبي رمة في قبره ،  
وعصا أحدنا أنفع له منه ، وليس له شفاعة ، وأن زيارته غير  
مندوبة ، وأنه كان لا يعرف معنى لا إله إلا الله ، حتى أنزل  
عليه فاعلم أنه لا إله إلا الله ، مع كون الآية مدنية ، وأنا لا  
نعتمد على أقوال العلماء ، ونتلف مؤلفات أهل المذاهب ،  
لكون فيها الحق والباطل ، وأنا مجسمة ، وأنا نكفر الناس على  
الاطلاق أهل زماننا ، ومن بعد الستمائة ، إلا من هو على ما  
نحن عليه .

ومن فروع ذلك : أنا لا نقبل بيعة أحد إلا بعد التقرير  
عليه بأنه كان مشركاً ، وأن أبويه ماتا على الإشراف بالله ، وإنا  
ننهي عن الصلاة على النبي ﷺ ، ونحرم زيارة القبور المشروعة  
مطلقاً ، وأن من دان بما نحن عليه ، سقطت عنه جميع  
التبعات ، حتى الديون ، وأنا لا نرى حقاً لأهل البيت -  
رضوان الله عليهم - وأنا نجبرهم على تزويج غير الكفاء لهم ،  
وأنا نجبر بعض الشيوخ على فراق زوجته الشابة ، لتنكح  
شاباً ، إذا ترافعوا إلينا ، فلا وجه لذلك ؛ فجميع هذه  
الخرافات ، وأشباهها لما استفهمنا عنها من ذكر أولاً ، كان



جوابنا في كل مسألة من ذلك ، سبحانه هذا بهتان عظيم ؛  
فمن روى عنا شيئاً من ذلك ، أو نسبته إلينا ، فقد كذب علينا  
وافترى .

ومن شاهد حالنا ، وحضر مجالسنا ، وتحقق ما عندنا ،  
علم قطعاً : أن جميع ذلك وضعه ، وافتراه علينا ، أعداء  
الدين ، وإخوان الشياطين ، تنفيراً للناس عن الإذعان ،  
بإخلاص التوحيد لله تعالى بالعبادة ، وترك أنواع الشرك ، الذي  
نص الله عليه ، بأن الله لا يغفره ( ويغفر ما دون ذلك لمن  
يشاء ) [ النساء : ٤٨ ] فإننا نعتقد : أن من فعل أنواعاً من  
الكبائر ، كقتل المسلم بغير حق ، والزنا ، والربا ، وشرب  
الخمير ، وتكرر منه ذلك : أنه لا يخرج بفعله ذلك عن دائرة  
الإسلام ، ولا يخلد به في دار الانتقام ، إذا مات موحداً  
بجميع أنواع العبادة .

والذي نعتقد : أن رتبة نبينا محمد ﷺ أعلى مراتب  
المخلوقين على الإطلاق ، وأنه حي في قبره ، حياة برزخية ،  
أبلغ من حياة الشهداء المنصوص عليها في التنزيل ، إذ هو  
أفضل منهم بلا ريب ، وأنه يسمع سلام المسلم عليه ، وتسبّح  
زيارته ، إلا أنه لا يشد الرحل إلا لزيارة المسجد والصلاة فيه ،  
وإذا قصد مع ذلك الزيارة فلا بأس ، ومن أنفق نفيس أوقاته ،  
بالاشتغال بالصلاة عليه – عليه الصلاة والسلام – الواردة عنه ،  
فقد فاز بسعادة الدارين ، وكفى همه وغمه ، كما جاء في  
الحديث عنه .

ولا ننكر كرامات الأولياء ، ونعترف لهم بالحق ، وأنهم على هدى من ربهم ، مهما ساروا على الطريقة الشرعية ، والقوانين المرعية ، إلا أنهم لا يستحقون شيئاً من أنواع العبادات ، لا حال الحياة ، ولا بعد الممات ، بل يطلب من أحدهم الدعاء في حال حياته ، بل ومن كل مسلم ؛ فقد جاء في الحديث : « دعاء المرء المسلم مستجاب لأخيه » الحديث ، وأمر ﷺ عمر ، وعلياً ، بسؤال الاستغفار من « أويس » ففعلا .

ونثبت الشفاعة لنبينا محمد ﷺ يوم القيامة ، حسب ما ورد ، وكذلك نثبتها لسائر الأنبياء ، والملائكة ، والأولياء ، والأطفال حسب ما ورد أيضاً ؛ ونسألها من المالك لها ، والاذن فيها لمن يشاء من الموحدين ، الذين هم أسعد الناس بها ، كما ورد ، بأن يقول أحدنا - متضرعاً إلى الله تعالى - : اللهم شفّع نبينا محمداً ﷺ فينا يوم القيامة ، أو : اللهم شفّع فينا عبادك الصالحين ، أو ملائكتك ، أو نحو ذلك ، مما يطلب من الله ، لا منهم ؛ فلا يقال : يا رسول الله ، أو يا ولي الله ، أسألك الشفاعة ، أو غيرها ، كأدركني ، أو أغثني ، أو اشفني ، أو انصرني على عدوي ، ونحو ذلك ، مما لا يقدر عليه إلا الله تعالى ، فإذا طلب ذلك مما ذكر في أيام البرزخ ، كان من أقسام الشرك ، إذ لم يرد بذلك نص من كتاب أو سنة ، ولا أثر من السلف الصالح في ذلك ؛ بل ورد الكتاب ، والسنة ، وإجماع السلف : أن ذلك شرك أكبر ، قاتل عليه

رسول الله ﷺ .

فإن قلت : ما نقول في الحلف بغير الله والتوسل به ؟  
قلت : ننظر إلى حال المقسم ، إن قصد به التعظيم ، كتعظيم  
الله أو أشد ، كما يقع لبعض غلاة المشركين من أهل زماننا ،  
إذا استحلف بشيخه ، أي : معبوده الذي يعتمد في جميع  
أمره عليه ، لا يرضى أن يحلف إذا كان كاذباً أو شاكاً ، وإذا  
استحلف بالله فقط رضي ، فهو كافر من أقبح المشركين ،  
وأجهلهم إجماعاً ، وإن لم يقصد التعظيم ، بل سبق لسانه  
إليه ، فهذا ليس بشرك أكبر ، فينهي عنه ويزجر ، ويؤمر صاحبه  
بالاستغفار عن تلك الهفوة .

وأما التوسل ، وهو أن يقول القائل : اللهم إني أتوسل  
إليك بجاه نبيك محمد ﷺ أو بحق نبيك ، أو بجاه عبادك  
الصالحين ، أو بحق عبدك فلان ، فهذا من أقسام البدع  
المذمومة ، ولم يرد بذلك نص ، كرفع الصوت بالصلاة على  
النبي ﷺ عند الأذان .

وأما أهل البيت : فقد ورد سؤال على علماء الدرعية في  
مثل ذلك ، وعن جواز نكاح الفاطمية غير الفاطمي ، وكان  
الجواب عليه ما نصه : أهل البيت - رضوان الله عليهم - لا  
شك في طلب حبهم ومودتهم ، لما ورد فيه من كتاب وسنة ،  
فيجب حبهم ومودتهم ، إلا أن الإسلام ساوى بين الخلق ، فلا  
فضل لأحد إلا بالتقوى ، ولهم مع ذلك التوقير والتكريم

والإجلال ، ولسائر العلماء مثل ذلك ، كالجلوس في صدور المجالس ، والبداءة بهم في التكريم ، والتقديم في الطريق إلى موضع التكريم ، ونحو ذلك ، إذا تقارب أحدهم مع غيره في السن والعلم .

وما اعتيد في بعض البلاد من تقديم صغيرهم ، وجاهلهم ، على من هو أمثل منه ، حتى إنه إذا لم يقبل يده كلما صافحه عاتبه ، وصارمه ، أو ضاربه ، أو خاصمه ، فهذا مما لم يرد به نص ، ولا دل عليه دليل ؛ بل منكر تجب إزالته ولو قبل يد أحدهم لقدم من سفر ، أو لمشيخة علم ، أو في بعض أوقات ، أو لطول غيبة ، فلا بأس به ؛ إلا أنه لما أُلِف في الجاهلية الأخرى : أن التقيل صار علماً لمن يعتقد فيه ، أو في أسلافه ، أو عادة المتكبرين من غيرهم ، نهينا عنه مطلقاً ، لا سيما لمن ذكر ، حسماً لذرائع الشرك ما أمكن .

وإنما هدمنا بيت السيدة خديجة ، وقبة المولد ، وبعض الزوايا المنسوبة لبعض الأولياء ، حسماً لتلك المادة ، وتنفيراً عن الإشراك بالله ما أمكن ، لعظم شأنه ، فإنه لا يغفر ، وهو أقبح من نسبة الولد لله تعالى ، إذ الولد كمال في حق المخلوق ، وأما الشرك فنقص حتى في حق المخلوق ، لقوله تعالى : ( ضرب لكم مثلاً من أنفسكم هل لكم مما ملكت أيمانكم من شركاء فيما رزقناكم ) الآية [ الروم : ٢٨ ] .

وأما نكاح الفاطمية غير الفاطمي : فجائز إجماعاً ، بل

ولا كراهة في ذلك ؛ وقد زوج علي عمر بن الخطاب ، وكفى بهما قدوة ، وتزوجت سكيئة بنت الحسين بن علي ، بأربعة ليس فيهم فاطمي ، بل ولا هاشمي ؛ ولم يزل عمل السلف على ذلك من دون إنكار ، إلا أنا لا نجبر أحداً على تزويج موليته ، ما لم تطلب هي ، وتمتنع من غير الكفاء ؛ والعرب : أكفاء بعضهم لبعض ؛ فما اعتيد في بعض البلاد من المنع ، دليل التكبر ، وطلب التعظيم ؛ وقد يحصل بسبب ذلك فساد كبير ، كما ورد ، بل يجوز الانكاح لغير الكفاء ؛ وقد تزوج زيد - وهو من الموالي - زينب أم المؤمنين ، وهي قرشية ؛ والمسألة معروفة عند أهل المذاهب ، انتهى .

فإن قال قائل منفر عن قبول الحق والإذعان له : يلزم من تقريركم ، وقطعكم في أن من قال يا رسول الله ، أسألك الشفاعة : أنه مشرك مهدر الدم ؛ أن يقال بكفر غالب الأمة ، ولا سيما المتأخرين ، لتصريح علمائهم المعتبرين : أن ذلك مندوب ، وشنوا الغارة على من خالف في ذلك ! قلت : لا يلزم ، لأن لازم المذهب ليس بمذهب ، كما هو مقرر ، ومثل ذلك : لا يلزم أن نكون مجسمة ، وإن قلنا بجهة العلو ، كما ورد الحديث بذلك .

ونحن نقول فيمن مات : تلك أمة قد خلت ؛ ولا نكفر إلا من بلغته دعوتنا للحق ، ووضحت له المحجة ، وقامت عليه الحجة ، وأصر مستكبراً معانداً ، كغالب من نقاتلهم اليوم ، يصرون على ذلك الاشراك ، ويمتنعون من فعل

الواجبات ، ويتظاهرون بأفعال الكبائر ، المحرمات ؛ وغير  
الغالب : إنما نقاتله لمناصرتة من هذه حاله ، ورضاه به ،  
ولتكثير سواد من ذكر ، والتأليب معه ، فله حينئذ حكمه في  
قتاله ، ونعتذر عمن مضى : بأنهم مخطئون معذورون ، لعدم  
عصمتهم من الخطأ ، والاجماع في ذلك ممنوع قطعاً ؛ ومن  
شن الغارة فقط غلط ؛ ولا بدع أن يغلط ، فقد غلط من هو خير  
منه ، كمثّل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فلما نبهته المرأة  
رجع في مسألة المهر ، وفي غير ذلك ، يعرف ذلك في  
سيرته ، بل غلط الصحابة وهم جمع ، ونبينا ﷺ بين  
أظهرهم ، سار فيهم نوره ، فقالوا اجعل لنا ذات أنواط كمالهم  
ذات أنواط .

فإن قلت : هذا فيمن ذهل ، فلما نبه <sup>نبيه</sup> إنيته ، فما القول  
فيمن حرر الأدلة ؟ واطلع على كلام الأئمة القدوة ؟ واستمر  
مصرّاً على ذلك حتى مات ؟ قلت : ولا مانع أن نعتذر لمن  
ذكر ، ولا نقول : إنه كافر ، ولا لما تقدم أنه مخطيء ، وإن  
استمر على خطئه ، لعدم من يناضل عن هذه المسألة في  
وقته ، بلسانه وسيفه وسانه ، فلم تقم عليه الحجة ، ولا  
وضحت له المحجة ، بل الغالب على زمن المؤلفين  
المذكورين : التواطؤ على هجر كلام أئمة السنة في ذلك  
رأساً ؛ ومن اطلع عليه أعرض عنه ، قبل أن يتمكن في قلبه ؛  
ولم يزل أكابرهم تنهى أصاغرهم عن مطلق النظر في ذلك ،  
وصولة الملوك قاهرة لمن وقر في قلبه شيء من ذلك إلا من

شاء الله منهم .

هذا : وقد رأى معاوية وأصحابه - رضي الله عنهم - منابذة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وقتاله ، ومناجزته الحرب ، وهم في ذلك مخطئون بالاجماع ، واستمروا في ذلك الخطأ ، ولم يشتهر عن أحد من السلف تكفير أحد منهم إجماعاً ، بل ولا تفسيقه ، بل أثبتوا لهم أجر الاجتهاد ، وإن كانوا مخطئين ، كما أن ذلك مشهور عند أهل السنة .

ونحن كذلك : لا نقول بكفر من صحت ديانتها ، وشهر صلاحه ، وعلم ورعه وزهده ، وحسنت سيرته ، وبلغ من نصحه الأمة ، ببذل نفسه لتدريس العلوم النافعة ، والتأليف فيها ، وإن كان مخطئاً في هذه المسألة أو غيرها ، كابن حجر الهيتمي ، فإننا نعرف كلامه في الدر المنظم ، ولا ننكر سمة علمه ، ولهذا نعتني بكتبه ، كشرح الأربعين ، والزواجر وغيرها ؛ ونعتمد على نقله إذا نقل لأنه من جملة علماء المسلمين .

هذا ما نحن عليه ، مخاطبين من له عقل وعلم ، وهو متصف بالانصاف ، خال عن الميل إلى التعصب والاعتساف ، ينظر إلى ما يقال ، لا إلى من قال ، وأما من شأنه : لزوم مألوفه وعاداته ، سواء كان حقاً ، أو غير حق ، فقلد من قال الله فيهم : ( إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون )

[ الزخرف : ٢٣ ] عادته وجبلته أن يعرف الحق بالرجال لا الرجال بالحق ، فلا نخاطبه وأمثاله إلا بالسيف ، حتى يستقيم أوده ، ويصح معوجه ؛ وجنود التوحيد - بحمد الله - منصوره وراياتهم بالسعد والاقبال منشورة ( وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون ) [ الشعراء : ٢٢٧ ] و ( إن حزب الله هم الغالبون ) [ المائدة : ٥٦ ] وقال تعالى : ( وإن جندنا لهم الغالبون ) [ الصافات : ١٧٣ ] ( وكان حقاً علينا نصر المؤمنين ) [ الروم : ٤٧ ] ( والعاقبة للمتقين ) [ الأعراف : ١٢٨ ] .

هذا ومما نحن عليه : أن البدعة ، وهي : ما حدثت بعد القرون الثلاثة ، مذمومة مطلقاً ، خلافاً لمن قال حسنة ، وقبيحة ؛ ولمن قسمها خمسة أقسام ، إلا إن أمكن الجمع ، بأن يقال : الحسنة ما عليه السلف الصالح ، شاملة : للواجبة ، والمندوبة ، والمباحة ؛ ويكون تسميتها بدعة مجازاً ؛ والقبيحة ما عدى ذلك ، شاملة : للمحرمة ، والمكروهة ؛ فلا بأس بهذا الجمع .

فمن البدع المذمومة التي ننهى عنها : رفع الصوت في مواضع الأذان بغير الأذان ، سواء كان آيات ، أو صلاة على النبي ﷺ أو ذكراً غير ذلك بعد أذان ، أو في ليلة الجمعة ، أو رمضان ، أو العيدين ، فكل ذلك بدعة مذمومة .

وقد أبطلنا ما كان مألوفاً بمكة ، من التذكير ، والترحيم ، ونحوه ، واعترف علماء المذاهب أنه بدعة ؛ ومنها : قراءة



الحديث عن أبي هريرة بين يدي خطبة الجمعة ، فقد صرح شارح الجامع الصغير : بأنه بدعة ؛ ومنها : الاجتماع في وقت مخصوص ، على من يقرأ سيرة المولد الشريف ، اعتقاداً أنه قرابة مخصوصة مطلوبة ، دون علم السير ، فإن ذلك لم يرد .

ومنها : اتخاذ المسابح ، فإننا ننهى عن التظاهر باتخاذها ؛ ومنها : الاجتماع على رواتب المشائخ برفع الصوت ، وقراءة الفواتح ، والتوسل بهم في المهمات ، كراتب السمان ؛ وراتب الحداد ، ونحوهما ، بل قد يشتمل ما ذكر على شرك أكبر ، فيقاتلون على ذلك ، فإن سلموا من ارشدوا إلى أنه على هذه الصورة المألوفة غير سنة ، بل بدعة ، فذاك ؛ فإن أبوا ، عززهم الحاكم بما يراه رادعاً .

وأما أحزاب العلماء ، المنتخبة من الكتاب والسنة ، فلا مانع من قراءتها ، والمواظبة عليها ، فإن الأذكار ، والصلاة على النبي ﷺ والاستغفار ، وتلاوة القرآن ، ونحو ذلك ، مطلوب شرعاً ؛ والمعنى به مثاب مأجور ، فكلما أكثر منه العبد كان أوفر ثواباً ، لكن على الوجه المشروع ، من دون تنطع ، ولا تغيير ، ولا تحريف ، وقد قال تعالى : ( ادعوا ربكم تضرعاً وخفية ) [ الأعراف : ٥٥ ] وقال تعالى : ( والله الأسماء الحسنى فادعوه بها ) [ الأعراف : ١٨٠ ] والله در النووي في جمعه : كتاب الأذكار ؛ فعلى الحريص على ذلك به ، ففيه الكفاية للموفق .

ومنها : ما اعتيد في بعض البلاد ، من قراءة مولد

النبي ﷺ بقصائد بألحان ، وتخلط بالصلاة عليه ، وبالأذكار والقراءة ، ويكون بعد صلاة التراويح ، ويعتقدونه على هذه الهيئة من القرب ، بل تتوهم العامة أن ذلك من السنن المأثورة ، فينهى عن ذلك ؛ وأما صلاة التراويح فسنة ، لا بأس بالجماعة فيها ، والمواظبة عليها .

ومنها : ما اعتيد في بعض البلاد ، من صلاة الخمسة الفروض ، بعد آخر جمعة من رمضان ؛ وهذه : من البدع المنكرة إجماعاً ، فيزجرون عن ذلك أشد الزجر ؛ ومنها رفع الصوت بالذكر عند حمل الميت أو عند رش القبر بالماء وغير ذلك مما لم يرد عن السلف ، وقد ألف الشيخ الطرطوشي المغربي كتاباً نفيساً سماه : « الحوادث والبدع » واختصره أبو شامة المقدسي فعلى المعتنى بدينه بتحصيله .

وإنما ننهى عن البدع ، المتخذة ديناً وقربة ؛ وأما ما لا يتخذ ديناً وقربة ، كالقهوة ، وإنشاء قصائد الغزل ، ومدح الملوك ، فلا ننهى عنه ، ما لم يخلط بغيره إما ذكر أو اعتكاف في مسجد ، ويعتقد أنه قربة ، لأن حسان رد على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وقال : قد أنشدته بين يدي من هو خير منك ، فقبل عمر .

ويحل كل لعب مباح ، لأن النبي ﷺ أقر الحبشة على اللعب في يوم العيد ، في مسجده ﷺ ، ويحل الرجز والحداء في نحو العمارة ، والتدريب على الحرب بأنواعه ، وما يورث

الحماسة فيه ، كطبل الحرب ، دون آلات الملاهي ، فإنها محرمة ؛ والفرق ظاهر ؛ ولا بأس بدف العرس ، وقد قال ﷺ : « بعثت بالحنيفية السمحة » وقال : « لتعلم يهود أن في ديننا فسحة » .

هذا وعندنا أن الإمام ابن القيم وشيخه : إماما حق من أهل السنة ، وكتبهم عندنا من أعز الكتب ، إلا أنا غير مقلدين لهم في كل مسألة ، فإن كل أحد يؤخذ من قوله ، ويترك إلا نبينا محمد ﷺ ، ومعلوم مخالفتنا لهما في عدة مسائل ، منها : طلاق الثلاث بلفظ واحد في مجلس ، فإننا نقول ، به تبعاً للأئمة الأربعة ، ونرى الوقف صحيحاً ، والنذر جازياً ، ويجب الوفاء به في غير المعصية .

ومن البدع المنهي عنها : قراءة الفواتح للمشائخ بعد الصلوات الخمس ، والاطراء في مدحهم ، والتوسل بهم على الوجه المعتاد في كثير من البلاد ، وبعد مجامع العبادات ، معتقدين أن ذلك من أكمل القرب ، وهو ربما جر إلى الشرك من حيث لا يشعر الإنسان ، فإن الإنسان يحصل منه الشرك من دون شعور به ، لخفائه ، ولولا ذلك لما استعاذ النبي منه بقوله : « اللهم إني أعوذ بك أن أشرك بك شيئاً وأنا أعلم ، واستغفرك لما لا أعلم ، إنك أنت علام الغيوب » .

وينبغي المحافظة على هذه الكلمات ، والتحرز عن الشرك ما أمكن ؛ فإن عمر بن الخطاب قال : إنما تنقض عرى

الإسلام عروة عروة ، إذا دخل في الإسلام من لا يعرف الجاهلية ، أو كما قال . وذلك لأنه يفعل الشرك ، ويعتقد أنه قربة ، نعوذ بالله من الخذلان ، وزوال الإيمان .

هذا ما حضرني حال المراجعة مع المذكور ، مدة تردده ، وهو يطالبني كل حين بنقل ذلك وتحريره ، فلما ألح علي : نقلت له هذا من دون مراجعة كتاب ، وأنا في غاية الاشتغال بما هو أهم من أمر الغزو ؛ فمن أراد تحقيق ما نحن عليه ، فليقدم علينا الدرعية ، فسيرى ما يسر خاطره ، ويقر ناظره ، من الدروس في فنون العلم ، خصوصاً التفسير ، والحديث ؛ ويرى ما يبهره بحمد الله وعونه ، من إقامة شعائر الدين ، والرفق بالضعفاء والوفود والمساكين .

ولا ننكر : الطريقة الصوفية ، وتنزيه الباطن من رذائل المعاصي ، المتعلقة بالقلب والجوارح ، مهما استقام صاحبها على القانون الشرعي ، والمنهج القويم المرعي ، إلا أننا لا نتكلف له تأويلات في كلامه ، ولا في أفعاله ، ولا نعول ، ونستعين ، ونستنصر ، ونتوكل في جميع أمورنا إلا على الله تعالى ، فهو حسبنا ونعم الوكيل ، نعم المولى ونعم النصير ، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم .

وسئل أيضاً : عما يدينون به ، ويعتقدونه ، فقال رحمه الله تعالى :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ، والصلاة والسلام التام ، على سيدنا محمد سيد الأنام ، وعلى آله وأصحابه البررة الكرام ؛ إلى عبد الله بن عبد الله الصنعاني ، وفقه الله وهداه ، وجنبه الاشرار ، والبدعة ، وحماه ، وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته .

أما بعد : فوصل الخط ، وتضمن السؤال فيه عما نحن عليه من الدين ؟ فنقول : وبالله التوفيق ، الذي ندين الله به عبادة الله وحده لا شريك له ، والكفر بعبادة غيره ، ومتابعة الرسول النبي الأمي ، حبيب الله ، وصفيه من خلقه ، محمد ﷺ ؛ فأما عبادة الله ، فقال : ( وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ) [ الذاريات : ٥٦ ] وقال تعالى : ( ولقد بعثنا في كل أمة رسولاً أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت ) [ النحل : ٣٦ ] .

فمن أنواع العبادة : الدعاء ، وهو الطلب بياء النداء ، لأنه ينادى به القريب والبعيد ، وقد يستعمل في الاستغاثة ، أو بأحد أخواتها من حروف النداء ، فإن العبادة : اسم جنس ، فأمر تعالى عباده : أن يدعوه ولا يدعوا معه غيره ، فقال